

بيان شروط الجمعة اعلم ان الجمعة فرض الوقت والظهور بل غيرها وبما قاله الشافعي
وما تكه واحد وزفر ومحمد الحسن في روايته وقيل النهض الظهور وهو ما قاله الشافعي
في القوم وسوقه والحنيفة واليوسفة وقال محمد بن رواحة اخبرني عن النبي صلى الله عليه وسلم
نعمه السطلي قلت في الروضة للنووي الجمعة فرض عين وكل من لم يحج وجمعا منها فرض كفاية
وكل قولها دخلها حاكمه قال الرياني لا يجوز صلاته بعد ان انتهى وقال المحامد
صلاة الجمعة فرض عين بالكتاب والسنة والاجماع ونوع من المعنى فالكتاب قوله تعالى
اذ انذرت الاية والسنة قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة فرض عين على كل مسلم اعمى من غير
وانما الاجماع فظاهر وانما المنع قد اوردنا ترك الظهور لاقامة الجمعة والظهور فريضة ولا يجوز
ترك النهض الا للضرورة هو الذي منه قوله تعالى ان الجمعة اكد من الظهور في النهض
وقد سب بعض المتعصبين الجمعة الامة ما عدم اخرها بتعللها بغيرها بعبارة المحقق
لا في صفة القدر في ومن صلى الظهور يوم الجمعة في منزله ولا عز له كره له ذلك وجازت
صلاته وقد غلطوا في هذا النوع والصحيح حرم عليه وصحت الظهور فالجهره ترك النهض
الذي هو الجمعة وصحة الظهور لوجود وقت اصل النهض ولكنه موقوف على الساعات
سما الى الجمعة بطلان ظهريه واسما على اذا عرفت ذلك فاعلم انها شارك سائر
الصلوات التي فيها خمس في الاركان والشروط وتتميز عنها اي على النهض الخمس في
فما اختلفت عنها لصحتها اسرار الية المصنف بقوله منها ما هي ادب تشريع فيها
فلا تقضى الجمعة على صورتها بالانفاق ووقتها وقت الظهور ولو فرض الوقت ادرشكوا
في فرضه اي شرطها ولو بقي من الوقت ما لا يسع فخطين وركعتين يقصر فيها على الابدية
اي شرطها فيها بل يعلون الظهور فرض عين في الامم ولو شرطها في الوقت ودق بعضها فاجاب
فانما الجمعة قطعاً ووجب علم انماها ظهراً على المنع واليه ان المصنف بقوله
فلو وقت تسليمة الامام في وقت العصر فانت الجمعة وعليه ان يتمها ظهراً وفيه
قول مخزوم انه يجب استيناف الظهور فعلى المنع ليس بالبراه من حيث لا يحتاج

من قال ان الجمعة
فرض عين في كل وقت
فانها لا تكون
الجمعة

الى تجديد نية الظهور على اللاحق وان قلنا بالخروج قبل تسبيل صلاته ام تنقلت
قولان ولا شك في خروج الوقت وصون الصلاة انما يظهر ان اللاحق وجمعة على
الثاني ولو سلم الامام والقوم التسليمة الاولى في الوقت والثانية خارجة تحت
جمعتهم ولو سلم الامام والقوم التسليمة الاولى في الوقت والثانية خارجة تحت جمعتهم
ولو سلم الامام في خروج الوقت فانت جمعة اجمع ولو سلم الامام وبعض
الامويين الاولى في الوقت وسلم بعض الامويين خارجة من رسم خارج فظاهر
المنع بطلان صلاته وانما الامام وسلم بعض من الوقت فان بلغوا عدد اربع جمع
الجمعة صحت لهم في سلام وسلامهم خارج الوقت ان كان مع العلم بما حال تعذر
سأ الظهور على قطعاً لبطان الصلاة الا ان يعتبروا النية الى التسليمة ويسلموا فيها يسبق
وان كان في جهل من تسبيل صلاته وعلى من سبقه او سبقه في اختلاف المذكور
والمسوقة اذا دقت ركعة الاخرة خارجة عن الوقت فيه خلاصته ومنع
الى صفة اذا دخل وقت العصر وقد صلوا من الجمعة ركعة تسبيل الصلاة جملة ويسانفون
الظهور وقال احمد بن محمد بن كريمة اخرى وخبرهم جمعة فاما من سب ما تكه من هذه المسألة
فقد اختلفوا في سب عنه فقال ابن القيم يقع الجمعة ما تكه من سب الشمس فان خرج وقتها
المختار ودخل وقت العصر فان كان قد صلى ركعة بسجودتها قبل دخول وقت العصر
اضاف اليها اخرى وجمعة له جمعة وان كان قد صلى ذلك في وقتها ظهر الكراهة في
الادعاء لا بصحة في الوقت المختار يجوز اقامة الجمعة بعد ذلك والاشهر من كونه
الساعة فلا يجوز قبل الزوال وبه قال ابو حنيفة وما كرهه الشافعي وقال احمد بن محمد بن زوال
و دليل الجمعة ما فرضه البخاري كما صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة حين تبتل الشمس ودوايب
عليه اختلفوا في الارشاد فصار اجابا عن من اعان وقت الظهور فلا يقع قبله وتبطل بخروج
لغوات الشرط واسما على والاعتبار في ذلك قال الله تعالى الم تر الى ركبة كيف
مد الظل ولو ساء لحدس الله في جعل الشمس دليلاً فخرنا بالظلال والشمس والشمس اليه
معرفته وكل من صحت انه مد الظل وسواها ظهوره وجوده فيك فانظرات اليه صحت
احد في دابة في هذا الشأن وانما نظرت اليه من حيث احده ففعل لا يجازك